

أبي به حل له ما عدا النكاح ومقدامة وعقدته فلا مشقة عليه في الأقامة  
على أحراره حتى يأتي بالبدل هذا في تحلل الحج أما العمرة فليس لها سوى  
تحلل واحد الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فأبغ بعض محرماته في وقت  
وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طال  
زمن الحيض جعل لا ارتفاع مخطوراته محلان انقطاع الدم والاعتدال  
والجنابة لما قصر زمنها جعل لا ارتفاع مخطوراتها بغير أحد **فصل**  
في الميتة بمعنى ليا لي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد  
وفيما يذكره **أد أعاد الي مني** بعد الطواف والسعي إن لم يكن سعي بعد  
قدوم **بات بها** احتيا ليلي يومي **التشريق** والثالثة أيضا لا يبلغ للعلم  
من الأخبار الصحيحة مع خبر أخذوا عني مناسككم والواجب فيه معطر  
الليل كما لو حلف لا يميت مكان لم تحث إلا بمعظم الليل وإنما الكفوساسة  
في نضعه الثاني بمز لفة لأن الشافعي نص فيها بخصوصه ليلي ذلك  
اذ بعية المناسك يدخل وقها بنصفه وهي كثيرة مشقة فزوج في التحجب  
لأجلها وهذه الأيام هي المعدودات في قوله تعالى واذكر والله في أيام  
معدودات ولما المعلومات فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى  
ويذكر والله في أيام معلومات وهي العشر الأولى من الحجة **وروي**  
**كل يوم** من أيام التشريق الثلاثة وهي حادي عشر الحجة وثانيها **الثلاث**  
وإن كان الواسي فيها والأولي منها تلي مسجد الحيف وهي الكبرى  
والثانية الوسطى والثالثة جمرة العقبة ويروي **كل جمرة سبع حصان**  
للتابع فجموع المرسي به في أيام التشريق ثلاث سنوات حصاة **فأد**  
**رعي اليوم** الأول والثاني من أيام التشريق **واراد** **الفرع** مع الناس  
**قبل غروب الشمس** في اليوم الثاني **جاز وسقط** **سبت** **ثلاثة** **الثالث**  
**وروي يومها** ولا دم عليه لقوله تعالى فمن جعل من يومين فلا أثر  
عليه ولا تيانه بمحظ العبادة ولو أخذ من هذا التعليل أن جعل ذلك  
اذ آيات الليلتين الأولىين فلو لم يثبتها لم يسقط عنه ميتة الثالثة

ولا رعي يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع عن الروايين عن  
الأصحاب وكذا لو نزل الميت وقبل الرعي كما ينهيه تقييد المع بعد  
الرعي وبه صرح العمري عن الشريف العتقاني قال لأن هذا النوع غير  
جائز قال المحب الطبري وهو صحيح نحوه واستظهره الزكشي والشرط  
أن ينصرف الزوال والرعي قال الأصحاب الأفضل تأخير التفريغ  
الثالث لاسيما للأمام كما في المجموع للتتابع لا عذر كغلا ونحوه بل  
قال الماوردي في الأحكام السلطانية ليس للأمام ذلك لأنه متبوع فلا  
ينصرف إلا بعد كمال المناسك حكاية عنه في المجموع ويترك حتى اليوم الثالث  
أو يذوق من لمريرم ولا ينصرف بها وأما ما يفعلُه الناس من ذوقها  
فلا أصل له **فإن لم ينصرف** فكسر الفاء وضماها أي يذهب **حتى تغرب** أي  
الشمس **وجب سببها ورعي الغد** ولو غربت وهو في شغل الأرحال  
فله التفريط في تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه كذا حزم به  
ابن المقريز تبع الأصل الروضة ونقله في المجموع عن الرافعي وهو كما  
قال الأذري وغيره غلظ سببه سقوط شي من نسخ العزير والمصحح  
فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المع امتناع التفريط بخلاف ما لو  
ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من بني فإن له التفريط الأذري  
يخرج من هذا مسيلة حسنة تم بها الجبلي وهي إن امر الحج في هذه  
الاعصار يبيتون بمعظم الحجج بمشي الليلة الثالثة من التشريق شهر  
ينفرون بمالباكرة الثالث ويدعون الرعي بعد الزوال فلا يمكن التخلف  
عنهم خوف إبلي النفس والمال والانقطاع ولو نفر قبل الغروب شرعاد  
الي يسي الحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما ثم بالأولي فله التفريط وسقط  
عنه الميت والرعي بل لو بات هذا ستر عا سقط عنه الرعي لمحصل الرخصة  
له بالرعي ولو عاد للميت والرعي فوجمان أحدهما يلزمه لأن جعلنا  
عوده كذا في غيره من الرعي الثاني لا يلزمه لأننا جعلنا المستديم  
للرعي ونسب الرعي عوده أحدهما فلا يجب عليه الرعي ولا الميتة

Copyrighted material